التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وأثرها في العلاقات العربية التركية

د. حامد محمد طه السويداني

مدرس / قسم الدراسات التاريخية والثقافية / مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

تمر المنطقة العربية الآن بتحولات سياسية واقتصادية أدت الى تغيير بعض أنظمة الحكم العربية مثل تونس ومصر وليبيا، ولازالت أنظمة أخرى في طريقها للزوال بحكم الانتفاضات الشعبية الواسعة وفي هذه الدراسة نرصد اثر هذه التحولات في العلاقات العربية التركية مركزين على موقف الحكومة التركية وموقف الشعب التركي فضلا عن موقف الأحزاب التركية المعارضة مع تحليل لمستقبل العلاقات العربية التركية من جراء هذه التحولات.

المقدمة

يعد يوم ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ الشرارة الأولى لاندلاع حركات التغيير في الدول العربية بعد أن أقدم الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إشعال النار في جسده تعبيراً عن غضبه على مصادرة العربة التي يبيع عليها، وتوفي في ٤ كانون الثاني ٢٠١١ نتيجة الحروق، وتمثل هذه الحالة وتعبر عن معاناة قطاعات واسعة من الشباب العربي من سوء الخدمات والعوز والحرمان الذي خيم على شعوب المنطقة العربية، وذلك بسبب فساد أنظمة الحكم في إدارة الدول. إن هذا الشاب حفز الكثير من الشباب التونسيين الى التظاهر مطالبين بالإصلاح وتوفير الخدمات، وانتشرت هذه الاحتجاجات والانتفاضات في مصر واليمن وسوريا والبحرين وليبيا..... وقد استخدمت الأنظمة الحاكمة أساليب القمع والقتل ضد الإرادة الشعبية وسقطت أنظمة

وبقيت أنظمة بانتظار السقوط، إن هذا الحراك الشعبي آثار في نفوس المفكرين والكتاب والمحليين السياسيين تساؤلات عن أسباب هذا الحراك، وقد ذهب البعض الى أن سبب هذه التغيرات هي معاناة الشعب العربي وفساد أنظمة الحكم العربية وأشار البعض الى هذه الظاهرة بانها مؤامرة أمريكية جاءت لتغيير خارطة الشرق الأوسط، وباعتقادي كلتا النظرتين تعبر عن وجهة نظر احادية فالنظرة الأولى قامت بتبرئة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العظمى من استهداف وتمزيق منطقة الشرق الأوسط سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفق أساليبها المعروفة، والنظرة الثانية هضمت وصادرت كل تضحيات الشعوب العربية الثائرة التي سفكت دماؤها من اجل التطلع الى الحرية والكرامة.

وفي هذا البحث أردت أن أسلط الضوء على النظرتين معاً وهذه هي الحقيقة فالعوامل الداخلية والخارجية أسهمت في إنتاج ظاهرة (الربيع العربي) وكان عنوان البحث (التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وأثرها في العلاقات العربية التركية) وقسم البحث الى مقدمة ومحورين وخاتمة، تحدث المحور الأول عن حركات التغيير العربية (الأسباب والنتائج) وشمل مناقشة العوامل الداخلية التي تخص فساد أنظمة الحكم العربية وتفشي الجهل والفقر والجوع والمرض..... فضلا عن العوامل الخارجية متمثلة بجهود الولايات الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير خارطة الشرق الأوسط تمهيداً لمحاصرة اي منافس لها في السيطرة على العالم واقصد روسيا والصين، اما المحور الثاني فقد ناقش وحلل أثر حركات التغيير العربية على العلاقات العربية التركية. إذ أشار أولاً إلى موقف تركيا من حركات التغيير العربية من خلال ثلاثة اتجاهات هي موقف الحكومة التركية، وموقف الشعب التركي، وموقف الأحزاب التركية المعارضة لحزب العدالة والتنمية الحاكم، اما النقطة الثانية فكانت مستقبل العلاقات العربية التركية بعد حركات التغيير العربية، وخرج البحث بمجموعة

من الاستنتاجات تخص وضع تركيا بعد (الربيع العربي) وكذلك إعادة تأسيس الحكومات العربية وتحالفاتها الجديدة مع الداخل العربي والإقليمي والعالمي.

المحور الأول/ حركات التغيير العربية (الأسباب والنتائج)

أولا/ العوامل الداخلية

يطلق على الحراك السياسي في دول المنطقة العربية توصيفات عديدة ومتناقضة فهو إما ثورة أو احتجاج او حرب أهلية أو مؤامرة.....[١]. كما إن أي نظرة متمعنة الى الأحداث في بعض الدول العربية التي شهدت وتشهد التغيير لأنظمة الحكم تظهر بان جميع الانتفاضات لها عوامل مشتركة فمن حيث الأهداف كان هدفها جميعاً هو (إزاحة الأنظمة الحاكمة) إذ كان الشعب يرفع شعاراً واحداً وهو (الشعب يريد إسقاط النظام) بدءاً من تونس ومروراً بمصر وليبيا واليمن وسوريا التي لازالت المعارضة تطالب هي أيضاً بإسقاط النظام، فقد شهدت تونس ومنذ كانون الاول عام ٢٠١٠ وعلى صعيد الحياة السياسية موجة من الاحتجاجات والانتفاضات لم يسبق لها مثيل في تاريخها السياسي فقد دخل النظام السياسي منعطفاً حاسماً في مواجهة تصاعد المد الشعبي الاحتجاجي الذي امتد الى العديد من المدن التونسية[٢]. بعد أن أقدم شاب تونسي يدعى (محمد البوعزيزي) على إشعال النار في جسده في يوم ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ (وهو بائع متجول من منطقة سيدي بوزيد)[٣] تعبيراً عن غضبه على مصادرة العربة التي يبيع عليها (توفي في كانون الثاني ٢٠١١ نتيجة الحروق) وقد أدى ذلك الى إندلاع شرارة المظاهرات في ١٨ كانون الأول ٢٠١٠ وخروج الالاف من التونسيين الرافضين لما عدوه عدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم البطالة والفساد داخل النظام الحاكم ونتج عن هذه المظاهرات سقوط العديد من القتلى

والجرحى نتيجة تصادمهم مع قوات الامن، وقد ادّى ذلك الى فرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي (١٩٨٩-٢٠١١) الى السعودية بحماية أمنية ليبية في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ فأعلن الوزير الأول (محمد الغنوشي) في اليوم نفسه توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة[٤].

وفي أعقاب الانتفاضة التونسية انطلقت الاحتجاجات الشعبية في العاصمة المصرية القاهرة، وكذلك مدينة الاسكندرية بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١[٥]. وقد حدد موعد هذه الاحتجاجات أشخاص وجهات عديدة ابرزهم الناشط (وائل غنيم)، وحركة شباب ٦ ابريل الموافق يوم الشرطة المصرية، ولهذه الانتفاضات أسباب مباشرة وغير مباشرة، إن ابرز الأسباب المباشرة هو (قانون الطوارئ) المعمول به منذ عام ١٩٧٦ باستثناء انقطاع لمدة (٨) أشهر في اوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وفرضت رقابة شديدة على اي نشاط سياسي غير حكومي لتنظيم المظاهرات، ومن تداعيات هذا القانون احتجز (١٧٠٠) شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين في مصر الى (٣٠٠٠٠) سجين، وبموجب قانون الطوارئ أيضاً تستطيع الحكومة المصرية حجز اي شخص في السجن وبدون محاكمة، أما السبب الآخر فهو (قسوة رجال الشرطة) الذي ظل المواطن المصري يعاني الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية[٦]. وقد اكتظ ميدان التحرير في وسط القاهرة بحشود مليونية هائلة تطالب الرئيس المصري حسني مبارك (١٩٨٢-٢٠١١) بالرحيل[٧]. وعلى اثر ذلك ألقى الرئيس المصري (حسني مبارك) خطابه الأول الذي أعلن فيه حل مجلس الوزراء وتعديل (١٥) وزارة من أصل (٢٨) وزارة ولكن هذا البيان شهد ردة فعل من الشباب المتظاهرين إذ بقوا معتصمين في ميدان التحرير وسط القاهرة منادين بتحقيق مطاليبهم حتى ألقى الرئيس المصري خطابه الثاني الذي تضمن تعديلا دستوريا للمادتين (٧٦) و(٧٧) وأعرب عن قراره عدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة وحرصه على سلامة المواطنين،

وفي صبيحة يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١ التي أطلق عليها (جمعة الغضب) استمرت الاحتجاجات والاعتصامات مؤكدة رغبة الشعب المصري برحيل حسني مبارك الذي اضطر الى التخلي عن رئاسة الجمهورية وتسليم إدارة شؤون البلاد الى المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة[٨].

وحينما هبت رياح التغيير في كل من تونس ومصر أكد بعض المراقبين والمحللين السياسيين إن ثروات ليبيا كفيلة بأن لا تجعل الشعب الليبي يثور، غير إن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر، إذ تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي وتحولت الاحتجاجات السلمية في ليبيا في ١٧ شباط ٢٠١١ الى مواجهات دموية بين الحكومة الليبية والثوار على عدة أبواب مابين الشرق والغرب كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد ودفعت الليبيين لاختيار الثورة على الرغم من الثروة أبرزها الفساد وعدم العدالة في توزيع الثروات فضلاً عن حالة التخلف الذي تعيش فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية وانسداد قنوات التواصل فضلاً عن القمع الأمني (عبر اللجان الثورية) والتي امتدت اذرع قمعها الى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام[٩] وقد تشكل (المجلس الوطني الانتقالي) في ٢٧ شباط ٢٠١١ مطالباً برحيل الرئيس الليبي معمّر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١)[١٠] ثمانية أشهر من الثورة التي بدأت سلمية وتحولت الى عسكرية محلية يدعمها حلف شمال الأطلسي بالتغطية الجوية التي أسهمت طائراته العسكرية بشكل فعّال في نجاح الليبيين بخلع الرئيس الليبي، وقد مرت هذه الثورة بمراحل منها صدور بيان في ١٤ شباط ٢٠١١ لشخصيات تمثل مجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية يطالبون برحيل القذافي، وفي ١٥- ١٩ شباط ٢٠١١ حدثت احتجاجات قمعت بعنف في بنغازي والبيضاء، وفي ٢١ شباط شهدت ليبيا استقالات في الحكومة الليبية، وفي ٢٣ -٢٥ شباط سيطر الثوار على كل المناطق المهمة، وفي الأول من ايار أعلنت الحكومة الليبية مقتل احد أبناء الرئيس الليبي

وثلاثة من أحفاده في ضربة لحلف شمال الأطلسي، وبعد معارك استمرت شهرين استولى الثوار على مطار مصراته شرق طرابلس، وأخيراً وقعت العاصمة طرابلس في ايدي الثوار وانسحب القذافي الى مدينة (سرت) مسقط رأسه واستمرت المعارك البرية ومعها ضربات حلف شمال الأطلسي الجوية وفي ٢٠ تشرين الأول وقع القذافي في قبضة الثوار وقاموا بقتله[١١].

اما فيما يتعلق بالثورة اليمنية أو ما يسميها البعض (ثورة التغيير السلمية) فقد بدأت شرارة الثورة فيها من جامعة صنعاء يوم السبت ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ بمظاهرات طلابية وأخرى لنشطاء حقوقيين برحيل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح (١٩٧٨-٢٠١٢) وتوجهوا الى السفارة التونسية واستمرت من ١٥ – ١٩ كانون الثاني ثم توقفت لمدة يومين ثم عاودت يوم السبت ٢٢ كانون الثاني ٢٠١١، وقد تظاهر آلاف اليمنيين يوم الخميس ٢٧ كانون الثاني للمطالبة بتنحي الرئيس اليمني، وهي المظاهرات الأولى التي نظمتها أحزاب المعارضة في اليمن ودخول الأحزاب على خط الثورة، والثانية يوم الخميس ٣ شباط ٢٠١١ ومن هنا حدد البعض أن ثورة اليمن بدأت شرارتها يوم الخميس ٣ شباط ٢٠١١ واعتمادا على هذه المظاهرات خرجت في نيسان مظاهرة اطلق عليها (جمعة الكرامة)، وفي ٨ نيسان (جمعة الإصرار) او (جمعة الأحرار)، وفي ٢٢ نيسان أعطت المعارضة الرئيس اليمني الفرصة الأخيرة ثم توالت الأحداث الى أن أعلن في ٤ حزيران ٢٠١١ توجه الرئيس اليمني الى المملكة العربية السعودية للعلاج بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، وفي ٢٣ تشرين الثاني تم التوقيع على المبادرة الخليجية وكان ابرز بنودها هو تخلي الرئيس اليمني عن الحكم لنائبه (عبد ربه منصور) وفي شباط ٢٠١٢ غادر الرئيس اليمني السلطة نهائيا[١٢].

وفي أوائل شباط اندلعت الاحتجاجات في مدينة درعا السورية ضد الحكومة السورية، وقد انطوت على عوامل داخلية قوية اذ قام حكم حزب البعث في عهد حافظ الأسد (١٩٧٠- ٢٠٠٠) باحتكار للحياة السياسية حتمته

محاولة تجنب سوريا الصراعات الدولية والإقليمية لمد النفوذ إليها، وصادرت الحكومة السورية الحياة السياسية بالكامل معتمدة على أجهزة الاستخبارات، ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد والمحسوبيات على نطاق واسع في السلطة ولكن (حافظ الأسد) كان ضابطا لإيقاع عمل أجهزة الاستخبارات هذه في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسة الخارجية للدولة التي بقيت حكرا عليه وعلى حنكته في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سوريا، وبعد وفاة (حافظ الاسد) تسلم نجله بشار الأسد (٢٠٠٠-) السلطة الذي أبدى نيته لتحديث بنية النظام عبر التخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامة، إذ بدأت التجمعات والمنتديات السياسية بالانتشار فيما عرف بـ (ربيع دمشق) بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ إلا أن هذه المنتديات الداعية الى الإصلاح أوقفت بضغط من الأجهزة الأمنية أواخر عام ٢٠٠٢، وكانت الضغوط الخارجية قد بدأت تمارس على سوريا مما جعل الرئيس السوري يخشى تحولاً سياسياً سريعاً يدك اركان نظامه[١٣].

بدأت الاحتجاجات في مدينة درعا السورية وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي وهي من أكثر المحافظات التي تضررت نتيجة اللبرلة الاقتصادية فاندلعت على نطاق ضيق ووجهت باعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للحكومة وتعرضوا للقمع والقسوة وسرعان ماعمت الاحتجاجات عددا من المدن الساحلية والشمالية، اما الجانب الآخر من الأحداث فكان له بعد إقليمي ودولي إذ دفعت الأحداث بالولايات المتحدة الأمريكية الى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة بما يحد من الضرر الذي يمكن ان يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة عبر اللعب على ورقة (السلفيين) الذين شاركوا في التظاهرات والاحتجاجات وأطلقوا شعارات طائفية كان أبرزها الهجوم الذي شنه احد مشايخ مدينة درعا على (الدروز) والشعارات التي أطلقها عدد من المتظاهرين ضد (العلويين والمسيحيين) في محاولة لإثارة فتنة طائفية[١٤].

ويرى الباحث إن الانتفاضة في سوريا مستمرة ولم تحسم بعد وذلك بسبب ان الوضع السوري مختلف لأنه صراع القوى العظمى مع بعضها البعض مدفوعة بمصالحها الاقتصادية والسياسية وهناك انقسام بين أطراف دولية فالصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة الامريكية والغرب من جهة أخرى، وكذلك القوى الإقليمية فالسعودية وقطر وتركيا من جهة وإيران من جهة أخرى والشعب السوري وحده يدفع الثمن.

أما في البحرين فمنذ ١٤ شباط ٢٠١١ تعيش البحرين انتفاضة شعبية تستهدف إسقاط النظام السياسي وربما هي الانتفاضة الشعبية الوحيدة التي تشارك فيها نسبة عالية من الشعب البحريني، اذ بلغت نسبة المشاركة أكثر من ٦٠% من إجمالي السكان بحسب تقديرات جهات دولية منها (سي إن إن) الامريكية ومحطة (بي بي سي) البريطانية، وارتفع سقف المطالب الشعبية الى التمسك بشعار (الشعب يريد إسقاط النظام) وكذلك شعار (الشعب يريد محاكمة النظام)[١٥] وتدور تساؤلات عديدة حول مدى واقعية ان تحقق الثورة السلمية هدف إسقاط النظام عندما لا تنتهي أحداث الانتفاضة بمواجهات تفضي الى إسقاط النظام على الأرض فالتظاهرات والتجمعات السلمية لا تسقط نظاما وقد طال أمد السلمية في انتفاضة البحرين، إن خيار السلمية كان قرار الانتفاضة منذ اللحظة الأولى وعندما كانت الانتفاضة في مرحلة التخطيط كانت هناك مجموعة من التحديات الجوهرية إزاء نجاح الانتفاضة في تحقيق أهدافها المرجوة وهي:

١- **التحدي الطائفي:** إذ يدرك الجميع أن النظام في البحرين سوف يستخدم سلاح الطائفية في مواجهة أي حركة شعبية جماهيرية نظراً الى طبيعة التركيبة الديموغرافية والسكانية.

٢- **تحدي الوطنية والانتماء الوطني:** يدرك الجميع ان النظام كغيره من الأنظمة المستبدة عندما تهب عليها رياح التغيير الشعبي والجماهيري سيرفع لواء الانتماء الوطني.

٣- تحدي العنف والارهاب: يعمد النظام الى اتهام أي حركة جماهيرية وشعبية بانها (حركة ارهابية) تريد زعزعة الامن والاستقرار من خلال أعمال العنف والحرق والتخريب(١٦).

وأخيراً فان ذهاب دولة ما بعد الاستقلالات العربية الى تتويج مسارها بالأمن المطلق واحتكار الحياة العامة أدى عملياً الى التغافل عن التحولات الاجتماعية الواسعة التي شهدتها المجتمعات العربية خلال العقود الأربعة الماضية وأنتجت فئات اقتصادية وعلمية وثقافية وشبابية وسياسية لها ادراكاتها المختلفة عن الأنظمة القائمة، فضلا عن أن تغوّل النظام الأمني في العديد من الأقطار العربية أهمل البيئات الشعبية الفقيرة واقفل أبواب العدالة الاجتماعية أمامها فتشكلت بيئة للتمرد والثورة وحيال كل ذلك يمكن تفصيل البنى والعوامل التي أسهمت في تشكيل الثورات العربية وفق الآتي(١٧).

أولا / ارتفاع نسبة التعليم ووعي الانا:

بلغت نسبة الأمية في العالم العربي عام ١٩٧٠ الى حوالي ٧٠% وتقلصت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ الى ٣٨% وبصرف النظر عن مفهوم التعليم وعلاقته بالخروج الأول من دائرة الجهل بالقراءة والكتابة أو بالحصول على شهادات متوسطة وما فوق فان ارتفاع نسبة التعليم (مع ملاحظة الفوارق بين بلد عربي وآخر) يختزن في بنيته اتساع حجمه وتوسيع دائرة حاملي الشهادات الجامعية وتشير احصائيات السنوات الثلاثة الماضية الى أن عدد الطلبة الجامعيين في تونس بلغ (٣٤٩٠٠٠)، وفي مصر تجاوز (المليونين والنصف) من الطلبة أما في ليبيا فبلغ (٣٠٠٠٠٠) طالب جامعي، وفي اليمن (٣٥٢٠٠٠) طالب الأمر الذي يعني ازدياد الشعور بوعي الأنا لذاتها وإدراك حق الفرد بوجوده وحضوره وتأثيره في محيطه، ومَثل هذا الوعي المستجد على البيئة العربية التي حكمتها طويلاً ضوابط الانصياع

للرؤوس السياسية التقليدية او القبلية والعشائرية ما كان يمكن نقله (الوعي المستجد) الى الحيز العملي في ظل الانسداد السياسي والثقافي والاقتصادي وحتى الايدولوجي الذي أنتجته الدولة الأمنية العربية، ودلالة على حجم التغيير الطارئ على الواقع العربي من خلال ارتفاع مستويات التعليم، فقد أورد تقرير الجهاز المركزي للإحصاء في مصر عام ٢٠٠٩ إن إجمالي خريجي الجامعات الحكومية والخاصة بلغ (٣٣٢,٢٧٧) خريجاً منهم (٣٢٤,٨٢٥) خريجاً من الجامعات الحكومية بنسبة ٩٧%، و (٧٠٠٠) و ٤٥٢ خريجاً من الجامعات الخاصة بنسبة ٢,٢%، وفي تونس بلغ العدد الإجمالي للطلبة خلال السنة الجامعية ٢٠٠٩ -٢٠١٠ والمسجلين في القطاع العام (٣٧٠,٠٠٠) طالب موزعين على (١٩٣) مؤسسة جامعية، وبلغ عدد خريجي التعليم العالي بالنسبة للسنة الجامعية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ما يناهز ٥٠٠، ٥٩ خريج وفقا لمؤشرات ألحقتها صحيفة الصباح التونسية بحوار مع (الأزهر بوعوني) الوزير التونسي السابق للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٩[١٨].

ثانياً / النظم الإستبدادية

يلخص قول الرئيس الليبي (معمر القذافي) في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة عام ١٩٩٩ (انا قائد أممي وعميد الحكام العرب وملك ملوك افريقيا وإمام المسلمين) حالة الانغلاق السياسي التي عاشها العالم العربي طوال العقود الخمسة الأخيرة[١٩].

أما في تونس فأن الرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) كان يحكم البلاد بطريقة بوليسية ويعد من أعتى الدكتاتوريات الأمنية مستخدماً أجهزة الأمن والجيش[٢٠] وقد وصل نظام الحكم الاستبدادي في تونس الى حد عبادة الفرد، وقد وصلت الى مرحلة لم يجرؤ احد عليها حتى دكتاتور

رومانيا الأسبق (نيكولاي تشاوشيسكو)* وحسب دراسة جهاز رسمي تونسي يخصص ٤٠% من نشرة أخبار التلفزيون لإعمال الرئيس بن علي وتحركاته، والشرطة في كل مكان وزمان والتعذيب المشروع، والقضاء خاضع للنظام، وغياب الحريات العامة، وفساد في القمع، وثراء فاضح للطبقة الحاكمة، فضلا عن نظام الحزب الواحد واحتكار القوة والسلطة وتجديد ولاية رئاسية رابعة[٢١]، وكذلك الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين وبقية دول الخليج العربي، ومما تقدم يمكن القول: نجحت الأنظمة السياسية في الوطن العربي الى حد بعيد في الضغط على العديد من النخب المثقفة الاقتصادية والدينية والعسكرية والحزبية والحكومية. تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب لاسيما وان فئة كبيرة من هذه الأنظمة تعتمد في إستراتيجيتها التسلطية على النخب السياسية الى جانب نظيرتها العسكرية، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وتورطها في فساد مالي وإداري وسياسي مما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى[٢٢].

ثالثاً / الفقر والجوع

يحتل الأمن الغذائي للأفراد المرتبة الثانية بعد الأمن الشخصي فالغذاء يرتبط باستمرار الحياة او انقطاعها، وفي الحالة العربية تشير البيانات الاحصائية الى ان المنطقة العربية هي واحدة من منطقتين في العالم ارتفعت فيها نسبة من يصابون بسوء التغذية، ففي أوائل تسعينيات القرن الماضي بلغ عدد الأشخاص العرب الذي ينطبق عليهم التوصيف السابق ١٩.٨ مليوناً، وارتفع العدد الى ٢٥ مليوناً في عام ٢٠٠٤ من بينهم ٢.٥ في كل من ليبيا وتونس، ويبلغ عدد الجياع من العرب ٢٥.٥ مليوناً (لا يشمل الرقم جوعى العراق والصومال) والعدد الأكبر يقيمون في اليمن (٨) ملايين

شخص، وينعدم الأمن الغذائي بالكويت بنسبة ٥% من مجموع السكان وفي السودان ٢٦%، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ الى أن واحداً من كل (٥) أشخاص في العالم العربي تحت الخط الدولي للفقر (اقل من دولارين في اليوم الواحد) فيما معدل الفقر في (٩) أقطار عربية ارتفع من ١٧.٦ الى ١٨.٣ بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦، ففي مصر وحدها يصل العدد الى ١٤ مليون، وفي اليمن ٧ ملايين، أما العدد التقديري لمن هم تحت خط الفقر فيقترب من ٣٤ مليوناً يمكن إضافتهم الى أعداد الجياع العرب الوارد ذكرهم آنفاً[٢٣].

رابعاً / ثورة الاتصالات والثورات العربية

يجمع المؤرخون وعلماء الاجتماع والسياسة على التأثيرات الانقلابية في المفاهيم الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية الناتجة عن الثورات العلمية، وبدا جلياً منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تأثير ثورة الاتصالات على قطاعات الشباب العربي وهو ما جعل العالم فضاءً مفتوحاً ازاء الأجيال الجديدة فمن خلال الشبكة العنكبوتية، والهواتف النقالة، ومواقع التواصل الاجتماعي ذهب الشباب العربي الى بناء عالمه الافتراضي الحر واستناداً الى التقرير العربي الثاني للإعلام الاجتماعي في كلية دبي للإدارة الحكومية فان عدد مستخدمي الفيسبوك في العالم العربي وصل في نهاية عام ٢٠١١ الى ٢٧.٧ مليون مستخدم بزيادة قدرها ٣٠% عن بداية العام نفسه، فيما بلغ عدد مستخدمي موقع (تويتر) أثناء المدة نفسها ١،١ مليون مستخدم وقد أرسل هؤلاء المستخدمون النشطون ما يزيد ٧,٢٢ مليون (تغريدة) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ وتركزت كلها خلال هذه الفترة على الحراك الشعبي العربي، وبحسب الباحث التونسي (العربي صديقي) إن نجاح الثورة التونسية يعود في احد أسبابه الى عدد مستخدمي (الفيسبوك) يتجاوز ١٩% أي ما يعادل مليوني شخص[٢٤].

خامساً/ الشباب العربي والابواب المقفلة

شكلت الفئات العمرية الشابة أرضية أساسية لمجمل الحراك الاجتماعي فالشباب هم المحرك الأول للعجلة الاقتصادية من خلال تمثيلهم النسبة الأعلى لحجم القوى العاملة، وتعد المجتمعات العربية مجتمعات شابة فعلى سبيل المثال يبلغ سكان تونس ١٠.٤ مليون نسمة ونسبة الشباب فيها ٤٢%، اما في مصر فيبلغ عدد سكانها ٨٠.٦ مليون نسمة ونسبة الشباب فيها ٣. ٥٤% وفي ليبيا ٦.٥ مليون نسمة ونسبة الشباب فيها ٤٧.٤% وفي السعودية ٢٧ مليون نسمة ونسبة الشباب فيها ٥٠.٨% أما في الأردن فسكانها ٦.٤ مليون نسمة ونسبة الشباب فيها ٥٤.٣%، وتبين جداول إحصائية ترتيب الأقطار العربية في ذيل قوائم التصنيفات المرتبطة بحرية التعبير والرأي والمساءلة وهي معايير لصيقة بالفئة الشبابية الراغبة عادة في التعبير عن نفسها والساعية لرسم معالم وجودها وطموحاتها، إن طموحات الشباب العربي نحو التغيير كانت واضحة منذ ما قبل الحراك الشعبي الذي قرعت أجراسه في تونس أواخر عام ٢٠١٠ ففي استطلاعي رأي أجرتها شركتا (بيرسون مارسيتيلر) و (بين شوين بيرلاند) ٢٠١٠ و ٢٠١١ أظهرت النتائج ان الأولوية الكبرى للشباب العربي تتمثل في العيش في بلد تحكمه الديمقراطية وبعدها كانت نسبة الشباب الذين يؤمنون بالديمقراطية ٧٧% قبل نجاح ثورتي تونس ومصر فقد ارتفعت النسبة الى ٩٢% بعد نجاح الثورتين[٢٥].

وحين انطلقت موجة الثورات العربية في المنطقة كثرت التحليلات التي ربطت بينها وبين محاولات أجنبية للتدخل في شؤون الدول المعنية وقللت من أهمية التحركات الداخلية، وكان للشباب العربي رأي أخر إذ ظهر استطلاع أن ٧٥ % من الشباب يؤيدون الأسلوب التعبيري القائم على

التظاهر لأحداث التغيير اذ شكلت مصر نقطة الجذب الأولى حيث أيد أكثر من ٨١ % من المستطلعين الثورة المصرية[٢٦].

ثانياً / العوامل الخارجية

ان من الصعب القول إن ما يجري في المنطقة العربية من حالة احتجاجات وانتفاضات، والتي صاحبها تغيير بعض أنظمة الحكم العربية هو أمر مخطط له من الخارج من دون ان يقرن هذا الكلام بدلائل وبراهين تثبت صحة هذا الكلام، وإلا فانه ينسف كل ما قامت به الشعوب العربية من عمليات وخروج إلى الشوارع والميادين وما قدمته هذه الشعوب من تضحيات وشهداء كانت نتائجها سقوط هذه الأنظمة[٢٧] ويرى الباحث أيضا انه من الصعب تبرئة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العظمى مما حدث ويحدث في المنطقة العربية الغنية بالنفط من صراعات وأزمات فالولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في العالم التي لها تأثير في الحياة السياسية والاقتصادية في العالم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي (السابق) وسنورد بعض الدلائل التي تشير الى تدخل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث المنطقة العربية.

وهنا نتساءل هل أسهمت سياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة في مسار التحول الديمقراطي في المجتمع العربي، فقد أوضح العديد من قراء الصحافة اليومية إن سياسة الرئيس الأمريكي باراك اوباما (٢٠٠٩ -) شديدة الحذر والتحفظ تجاه ما يحصل اليوم في المنطقة العربية من تحول باتجاه الديمقراطية ولقد ذهب البعض إلى حد الإشادة بالموقف الطليعي للمحافظين الجدد بسبب تشددهم في موقفهم السابق من الأنظمة العربية لكن تحليلا دقيقاً للتحولات السياسية التي شهدتها الساحة العربية يبين لنا كيف ان الدبلوماسية المتوازنة لإدارة اوباما كان تأثيرها اشد وقعاً على هذه التحولات[٢٨]. في حين إن سياسة الدبلوماسية المتوازنة لإدارة اوباما كان

تاثيرها اشد وقعاً في هذه التحولات في حين ان سياسة الدبلوماسية المصحوبة بالتهديد باستخدام القوة Engagement aggressive التي اعتمدتها ادارة جورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٢) أثارت ردود فعل سلبية أدت الى تجميد مسار الإصلاح والديمقراطية[٢٩] وقبل الدخول الى موضوع دور الولايات المتحدة الأمريكية في حركات التغيير العربية لابد من إلقاء نظرة سريعة للسياسة الأمريكية قبل أحداث ما يسمى بـ (الربيع العربي).

اذ امتازت الإستراتيجية الامريكية لمراحل طويلة بقدرتها على التقلب والتلون والانسجام مع كل الظروف التي تواجهها وفي الأوضاع الدولية والإقليمية اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من التكتيكات الإستراتيجية الحديثة فتدخل عملية التوظيف الاستراتيجي في صلب صناعة الإستراتيجية الأمريكية إذ دأبت الإدارة الأمريكية على توظيف مجموعة من الأمور والقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية لغرض الوصول الى الأهداف المحددة[٣٠].

تعود الجذور الفكرية للفوضى الخلاقة الى مجموعة من المفكرين والفلاسفة المتخصصين في العلوم لسياسية والعلوم الاجتماعية والفكر السياسي القديم والحديث والمعاصر، اذ ينسب البعض منهم الأصول الفكرية للفوضى الخلاقة الى المفكر الأمريكي (صومائيل هنتغتن) وما تناوله في كتابه (صدام الحضارات) من أفكار وظفت فيما بعد لصياغة فكرة الفوضى الخلاقة، وتنسب أيضا إلى رؤى وأفكار وطروحات المفكر اليهودي (ناثان شارنسكي) في كتابه الموسوم (الطريق الى الديمقراطية) الذي يعده جورج بوش الابن (٢٠٠٠-٢٠٠٨) بمثابة (الخريطة الجينية) لرئاسته[٣١] إذ ذكر بوش في احدى خطاباته قائلا (إذا اردتم الاطلاع على السياسة الأمريكية فاقرأوا كتاب شارنسكي فانه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي قد اتخذها مستقبلاً) وتتلخص رؤية شارنسكي بان الإسلام (حركة ارهابية) لاتهدد امن اسرائيل فحسب

وانما تهدد العالم الغربي باكمله لذا على الولايات المتحدة الامريكية إن تفكك الأنظمة الاستبدادية الراعية لهذا الإرهاب عن طريق إشاعة الفوضى الخلاقة التي تعمل على حلحلة الأنظمة الفاسدة[٣٢] وفعلاً تم توظيف هذه الفكرة في منطقة الشرق الأوسط كغيرها من الأفكار الأخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى الواسع في الشرق الأوسط أو على المستوى الضيق وتحديداً في العراق بعد احتلاله من القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣ فقد تم اعتماد هذا التكتيك الاستراتيجي على المستوى الواسع لإغراض عديدة أ همها استكمال (مشروع الشرق الأوسط الكبير) وفق آليات غير عسكرية تعمل على تقسيم وتجزئة المنطقة[٣٣].

وبقدر تعلق الأمر بحالة التغيير العربي تبرز مكانة الفوضى الخلاقة بدلالة التغيير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي عبر تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة على نطاق بيئة الشرق الأوسط وما حدث من حالات لتغيير الأنظمة العربية مطلع العام ٢٠١١ يمثل إحدى جوانب هذه التطبيقات إذ لم تكن الإدارة الأمريكية بعيدة عن آلياته وعن الدفع باتجاه إسقاط الأنظمة[٣٤].

ومن جهة ثانية تهدف الإدارة الأمريكية من خلال تطبيقها للفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط وتحديداً المحيط العربي والإسلامي الى إقصاء (مصطلحي) العالم العربي والإسلامي من القاموس الدبلوماسي العالمي والتعامل مع العالم العربي من خلال مقاربة خاصة بكل بلد على حدة، ومحاولة تفكيك النسيج الاجتماعي الديني داخل المنطقة[٣٥] وكذلك تهدف الإدارة الأمريكية من وراء تطبيقها للفوضى الخلاقة توفر الطرح الجديد والتلاعب بالمصطلحات والتمرس وراء مقولات براقة ورنانة مفرغة من مضامينها ومحتواها كالدعوات الى الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المساواة والتغيير وايهام وخداع الشعوب[٣٦]. وإذا ما ربطنا مضامين حالات التغيير بدلالات تكتيك الفوضى الخلاقة الذي وظف في منطقة

الشرق الأوسط لاسيما في مرحلة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ وما صاحب هذه الحرب من تصريحات وأفعال وتحركات صدرت عن مسؤولين في الإدارة الامريكية أهمها تصريح وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (كوندليزا رايس) حين قالت (ان الشرق الأوسط الآن يمر في مرحلة مخاض عسير وان المنطقة تشهد نوعاً من أنواع الفوضى وهى خلاقة)[٣٧]. إذ يمكن نشر هذه الفوضى وجعل الشعوب تأخذ ما تريد وإيهامها بأنها فعلت ذلك بمحض إرادتها انطلاقاً من مقولة كوندليزا رايس قولها (عملنا طوال السنين السابقة على كسب عمالة الحكام اما الان فنحن نعمل على كسب عمالة الشعوب وإدارة الشعوب عبر إعطائها ما تريد وتسييرها وتوجيهها كما نريد وإيهامها بأنها تذهب بالاتجاه الصحيح)[٣٨]. وكذلك كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) في كانون الثاني عام ٢٠١١ في الدوحة أمام ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والحكومات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا حول مستقبل إنعاش النظام السياسي الراكد وحول غرق المؤسسات السياسية القديمة في المنطقة في الرمال وعن مؤشرات الامل في وجود شرق اوسط جديد وخلاق لعرفنا حجم التحضيرات الغربية لاحداث الفوضى والقلاقل في البلاد العربية[٣٩]. هذا فضلاً عن دور مؤسسة (البرت انيشتاين ومؤسسة جيل جديد) كما ذكرت الصحيفة ان من وصفتهم بزعامة الشباب المصريين حضروا اجتماعاُ حول التكنلوجيا في العام ٢٠٠٨ في نيويورك إذ تعلموا كيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي (كالفيس بوك، وتويتر، والمدونات والمنتديات والمواقع الالكترونية، وتقنيات الهاتف النقال للترويج لتحركاتهم، وتؤكد التقارير انه في إطار مبادرة الشراكة الشرق أوسطية تم عقد (٣٥٠) برنامجاً منذ العام ٢٠٠١ تحت إدارة الخارجية الأمريكية خضع خلالها عشرات الالاف من الشباب العربي للتدريب والتعبئة والتشبيك باستخدام وسائل الاتصال[٤٠].

وقد جاء في صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية يوم ١٤ نيسان ٢٠١١ عن ضخ الحكومة الامريكية لملايين الدولارات عبر وكالات مختلفة داخل وخارج جهازها الرسمي لتحريك مجموعة من المنظمات الممولة من خلال الحكومة الامريكية التي تعمل تحت شعار الترويج للديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الصالح في الدول العربية والشرق الاوسط بشكل عام وهو ما أكدته (هيلاري كلينتون) في مقال لها منشور في دورية الفورين افيرس عام ٢٠١٠ بعنوان (القيادة من خلال القوة المدنية) اذ تحدثت عن تبني الإدارة الأمريكية لدبلوماسية جديدة تقوم على تقوية المجتمعات وتفعيلها على حساب قوة الدولة نفسها إذ أن الدولة في المرحلة المقبلة سوف تفقد الكثير من أدوارها انطلاقاً من فكرة العالم الحر والفكر الرأسمالي الذي يشجع القطاع الخاص والاستثمار الشخصي مع ابقاء الدولة كأداة من أدوات القهر والقمع والسيطرة والتحكم[٤١]. ونضيف الى كل ذلك التقرير الذي نشره الموقع الرسمي السويسري (سويس انفو Swiss Info) في ٢٦ شباط ٢٠١٠ باللغة العربية الذي تضمن ملخصاً لدراسة امريكية بعنوان (دعم الديمقراطية ضروري للمصالح الامنية) فضلاً عن لقاءات مع ثلاثة امريكيين وضعوا تلك الدراسة وهم دانيال برومبيرغ (اليهودي) والبروفسور لاري دايموند وفوكو ياما صاحب كتاب (نهاية التاريخ)، وهذه الدراسة أعدت للرئيس الامريكي (باراك اوباما) وللدوائر المعنية في الإدارة الامريكية واهم ما ورد في هذه الدراسة من توصيات هي: ضرورة إعادة إنتاج الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية بصيغة ديمقراطية لان وضعها الحالي يجعلها فاقدة للشرعية والتأييد الشعبي مما يتركها والمصالح الأمريكية معها في حالة من عدم الاستقرار، فضلا عن ان المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية مما يزيد من منسوب العداء للولايات المتحدة في الشارع العربي ومن ثم يجب ان تسعى الولايات المتحدة للضغط جدياً على الأنظمة الموالية

لها للقيام باصلاحات حقيقية باتجاه الليبرالية السياسية ولانتقادها علناً عندما تنتهك حقوق الإنسان[٤٢].

كما نقلت صحيفة (الديلي سكيب) تحليل المفكر الاستراتيجي ووزير الخارجية الامريكية الأسبق (هنري كيسنجر) الأوضاع في الشرق الأوسط بعد حركات التغيير العربية قوله (إن إشاعة الفوضى الخلاقة على نطاق واسع وعالمي يمثل المرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية التي تحولت الى خطة يتم الشروع في تنفيذها الآن على ارض الواقع في الشرق الأوسط ومن ثم احتمالات توظيفها عالمياً، وإذا كانت المرحلة الاولى من هذه الاستراتيجية قد جرت تحت شعار (الحرب على الإرهاب) فان المرحلة الثانية ستجري تحت شعار (الحرب على الاستبداد) مع إبقاء فكرة توظيف الديمقراطية كبوابة للولوج الى خلق الفوضى التي تستهدف إسقاط الأنظمة الفاسدة وإدخال إصلاحات سياسية بعيدة المدى على الوطن العربي[٤٣].

ومما تبين يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تعي تماماً ان الدكتاتوريات الموجودة في الشرق الأوسط والمتمثلة في شخوص الحكام ومن يلتف حولهم تمثل عقبة كبيرة إمام تحقيق المشاريع الأمريكية لاسيما بعد عام ٢٠١٠ وما شهدته هذه المنطقة من حركات تغيير لعدة أنظمة عربية لذا فان بقاء هذه الانظمة على الوتيرة نفسها من ناحية بقاء الوجوه نفسها في الحكم يمثل مشكلة بالدرجة الاولى للولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد استحداث تكتيك (القوة المدنية الناعمة والقوة الذكية) وأسلوب العمل على التغيير السلمي للأنظمة فضلا عن الرفض الشعبي الشديد لهذه الانظمة لذا من الضروري (حسب وجهة النظر الامريكية) تغيير هذه الوجوه باي طريقة كانت سواء بصورة سلمية كما حدث في تونس ومصر، او بصورة عسكرية كما حدث في ليبيا (عبر التوظيف الامريكي لحلف الناتو) وكان تغيير هذه الانظمة بمثابة الخطوة الاولى باتجاه أحداث تغيير شامل يتلاءم مع ما تتطلبه المصلحة الامريكية، لكن هذا الامر لا يعني إهمال وعدم الأخذ

بنظر الاعتبار الدوافع الذاتية لشعوب المنطقة وما قدموه من تضحيات وشهداء ودماء لإسقاط هذه الأنظمة الدكتاتورية وهذا الامر قد وظف من الادارة الامريكية ليتوافق مع ما تم عرضه من مشاريع سابقة كمشروع الشرق الأوسط الكبير، وان كانت الصورة النهائية للوضع لم يحسم بعد، فضلا عن ان استحداث هذا التكتيك جاء لتخفيف الضغط على الولايات المتحدة وتحويله الى الشعوب المقاومة نفسها فالفوضى الخلاقة تقترب بهذا المعنى من (المؤامرة) اذ تصبح اقنية الفعل الاستراتيجي وقنوات التواصل واتخاذ القرار مدروسة مسبقاً لكن شروط انجازها مرهونة بفضاء من الفوضى وبشروط الاستجابة من البيئة المعنية بالتطبيق(٤٤).

المحور الثاني/ موقف تركيا من حركات التغيير العربية (الواقع والمستقبل)

اولاً / موقف الحكومة التركية الرسمي

على طول العقد الماضي أصبحت السياسة الخارجية التركية اكثر انفتاحاً في التعامل مع جيرانها، واكثر حافزية لحل المشاكل الاقليمية واقل تركيزاً على القضايا الامنية، وفي الوقت الذي ساعد فيه هذا التوجه السياسة الخارجية التركية لتطوير علاقاتها مع سوريا والعراق وايران فانها لم تكن مثالية بحته ولاهي تتحرك بقواعد موجهة، لقد كشف (الربيع العربي) التوتر القائم بين الابعاد المعيارية والواقعية في السياسة الخارجية التركية، ان القواعد والمبادئ لم تختلف دائماً بالنسبة الى تركيا ولما كانت هذه هي الحالة كانت تركيا داعماً قوياً (للديمقراطية) كما كانت خلال الانتفاضات الأخيرة في كل من تونس ومصر(٤٥). اذ تدخل المنطقة العربية اليوم منعطفاً تاريخياً بسقوط أنظمة وصعود أخرى وبتحول في البيئة الإقليمية نتيجة للثورات العربية، إذ باتت الصورة ضبابية امام الكثير من الدول الفاعلة في المنطقة بما فيهم تركيا التي كانت مرشحة لقيادة المنطقة بسياساتها

الخارجية التصالحية التي تهدف الى تمهيد المنطقة لبسط نفوذها الإقليمي، ولكن ذلك النفوذ اصطدم بما وصفه المحللون (ضبابية الرؤية التركية) تجاه الثورات العربية واختلاف مواقفها في كل ثورة حسب مصالحها(٤٦).

وفيما يخص موقف الحكومة التركية من الثورات العربية فقد اتبعت تركيا سياسة مركبة فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر لكن الثابت ان تركيا ترى في نفسها لاعباً (من حقه أن يتدخل) في الشؤون الداخلية للدول العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا وإنها تسدي النصح لا الإملاء وتجد تركيا في نفسها القوة والقدرة على التعبير عما تتطلع إليه في أول تجربة علنية لها في التعامل مع الدول العربية، وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى فان حكومة حزب العدالة والتنمية باتت تنظر الى الآخرين لاسيما القريبين من حدودها انها لاعب كبير ايضاً، ولتحليل مواقف تركيا من الثورات العربية يبدو ان حكومة حزب العدالة والتنمية تعتمد في بناء مواقفها على ثلاث مبادئ أساسية هي: تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض اي تدخل عسكري غربي مباشر في مسار الثورات الشعبية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات(٤٧).

اما فيما يخص الثورة التونسية فان موقف الحكومة كان واضحاً منذ البداية ففي حوار لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان مع صحيفة (الشروق) التونسية نشر في ٨ مايو ٢٠١١ وبسؤاله عن الثورة التونسية والاحتجاجات الشعبية التي تشهدها عدة دول عربية قال (منذ البداية دافعت تركيا عن فكرة أن هذه الأحداث التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أثبتت استحالة مطالب وتطلعات شعوب منطقتنا فهذه الحركات الشعبية دحضت الأحكام المسبقة والأفكار المغلوطة التي تزعم انه لا يمكن إرساء الديمقراطية في منطقتنا) واعتقد ان نجاح المرحلة الانتقالية في تونس سيمثل مؤشراً مهماً لتحقيق الديمقراطية التعددية وتركيا جاهزة لتقديم مساندتها لتونس ولم يتوقف الأمر لدى الحكومة التركية عند الدعم المعنوي

بل سبق وان أرسل وزير الخارجية التركية (احمد داؤد اوغلو) في زيارة رسمية الى تونس، فضلا عما ذكره (اقين الجان) سفير تركيا في تونس من أن اللجنة التركية التي وفدت الى تونس بعد الثورة بمشاركة (٢٠) ممثلا للوكالات السياحية التركية وذلك بعد أسبوعين من نجاح الثورة وقد اتخذت قراراً بتدعيم قطاع السياحة التونسي[٤٨]. وتحدث داؤد اوغلو عن زيارته لتونس (عندما التقيت مع قادة عدة جماعات سياسية في تونس قلت لهم: انتم أحفاد ابن خلدون واحفاد ابن خلدون يستحقون أفضل إدارة سياسية لذلك يجب علينا نحن تلاميذ ابن خلدون وانتم كاحفاد له ان نعلم ان التغيير والتحول ضرورة وليس خيارا، اذا تدفق التاريخ وحاولتم مقاومته فسوف تخسرون، لا يستطيع اي زعيم ان يوقف تدفق التاريخ ولا ينبغي على أي إنسان ان يقول او يوحي بان نظاماً محدداً او شخصاً معيناً هو الضمان الوحيد لاستقرار البلاد فضمان استقرار اي بلد هو الشعب نفسه[٤٩].

اما فيما يخص موقف الحكومة التركية من الثورة المصرية وبعد ان بلغت الاحتجاجات ذروتها تابعت تركيا الأحداث عن كثب، وأكدت التقارير الصحفية التي صدرت عن مكتب رئيس الوزراء التركي اردوغان شددت على (انه منذ ظهور الانتفاضات الشعبية دعمت تركيا المطالب الشرعية للشعب المصري فيما يخص الديمقراطية والحريات[٥٠] وكان الموقف التركي مبنياً على استراتيجية واضحة وثابتة لاتضارب فيها، ولقد اتخذت الحكومة التركية موقفاً ثابتاً وموحداً في جميع مراحل الثورة في مصر الا وهو الانحياز الى الثورة المصرية ففي ٢ فبراير ٢٠١١ دعا اردوغان الى الاستجابة السريعة لمطاليب الشعب المصري والعمل على توفير المناخ الديمقراطي وحرية التعبير[٥١]. ويأمل حزب العدالة والتنمية وخاصة اردوغان ان يعمل المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية على تحقيق الانتقال لحكومة منتخبة من خلال اجراء انتخابات حرة ونزيهه[٥٢].

ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة الى المطالبة بتنحي الرئيس المصري (حسني مبارك) خرج اردوغان بتصريح مباشر الى الرئيس المصري وذلك في كلمة ألقاها بالبرلمان التركي وأذاعها التلفزيون قال فيها (سيد حسني مبارك... أريد أن أقدم توصية خالصة للغاية..... وتحذيراً صريحاً للغاية..... كلنا سنموت وسنسال عما تركناه وراءنا..... ونحن كمسلمين سنوضع في حفرة حجمها لايزيد عن مترين مكعبين) وقام اردوغان ايضاً بإجراء اتصال هاتفي مع الرئيس الامريكي (باراك اوباما) أكد انه ينبغي على مصر أن تجري انتخابات نيابية في أسرع وقت ممكن لتقوم بعدها بإجراء تعديل دستوري يوسع من نطاق الحريات العامة والحزبية ويرسخ قيم الديمقراطية وممارسة الحريات السياسية، وبعد نجاح الثورة المصرية التي أجبرت الرئيس المصري على التنحي قال اردوعان في خطاب القاه في مدينة (سقاريا) التركية يوم ١٢ فبراير ٢٠١١ (يجب إجراء انتخابات حرة وعادلة في مصر وعلى الفور) [٥٣]. وأشار انه سيزور مصر عندما يستقر الوضع معرباً عن وقوف تركيا الى جانب مصر وهذا الموقف رفضه وزير الخارجية المصري السابق (احمد ابو الغيط) وعده تدخلا في الشؤون الداخلية المصرية[٥٤].

أما فيما يخص الثورة الليبية فكان موقف الحكومة التركية ازاؤها قد تميز بالتقلب وعدم الثبات والغريب أحياناً مما اثأر الكثير من علامات الاستفهام والتعجب والسخط في الشارع العربي، فقد حرصت الحكومة التركية في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية التي انطلقت في ١٧ شباط ٢٠١١ على المهادنة والصمت وعدم إصدار اي موقف رسمي يحدد خياراتها تجاه احد الطرفين فقد انتهجت في تعاطيها مع الثورة الليبية مبدأ (عدم إنتاج رد فعل) وقد انعكس عمق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين ليبيا وتركيا على مواقف تركيا من الثورة الليبية في بدايتها لذلك فسرت تركيا السعي لاستصدار قرار تدخل عسكري لحلف الناتو على انه فرصة للدول الكبرى

وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا وهو ما يهدد المصالح التركية، والدور التركي في المنطقة[٥٥]. وقد عارضت تركيا مبدئياً إنشاء حلف الناتو لمنطقة حظر الطيران فقد حصرت مشاركتها في التدخل في الأبعاد الإنسانية، وقامت بجهود دبلوماسية موجهة لوقف إطلاق النار بين الحكومة الليبية والمعارضة وإجراء مفاوضات بين الطرفين، ودعت القذافي الى التنحي عن السلطة[٥٦]. ولعل ابلغ الأدلة على موقف الحكومة التركية هو ان تركيا لم تفوت فرصة للعمل مع المجتمع الدولي في سبيل محاصرة الرئيس القذافي وإضعافه، فنجد الرئيس التركي عبدالله كول (٢٠٠٧ -) في اوائل يوليو ٢٠١١ يوقع على قرار يقضي بتجميد كافة أرصدة القذافي وعائلته في البنوك التركية فضلا عن منع تصدير السلاح التركي الى الحكومة الليبية وعن عقوبات أخرى جديدة في مجال النقل التجاري والبحري وكان ذلك في اطار القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الأمم المتحدة[٥٧].

وبعد قيام الثورة السورية سارعت الحكومة التركية الى عقد ما سمته (مؤتمر رابطة العلماء المسلمين لنصرة ودعم الشعب السوري)، وفي البداية رأت تركيا ضرورة قيام الحكومة السورية بإدخال إصلاحات سياسية وقانونية وإدارية وفي بداية الانتفاضة السورية لم يتجاوز الموقف التركي هنا النصح في الحث على الإصلاح، وأحياناً إدانة قتل المواطنين لكن دون نبرة حادة او هجوم مباشر على الحكومة السورية، غير ان مع استمرار الانتفاضة وتوسعها والإدانات الدولية المتزايدة ارتفعت حدة النبرة التركية بعد تضخيم الإعلام التركي لصور القتلى والدماء مما ولد احتقاناً وغضباً في اوساط القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا التي صورت الأحداث في سوريا على انها (طائفية ودينية) وهذا ادعاء لا أساس له من الصحة باعتقادي فتركيا توظف المشاعر الدينية في تنفيذ سياساتها العلمانية فالشعب العربي على تنوع مذاهبه متعايش دوماً مع كافة المذاهب

والاديان[٥٨]. وقد بدأت تركيا باستقدام اللاجئين السوريين وإسكانهم في مخيمات، وتسليط الأضواء عبر وسائل الإعلام على أوضاعهم في إشارة على الضغط على سوريا والتحريض عليها من خلال السماح لبعض التشكيلات المعارضة للحكومة السورية، وتنظيم مؤتمرات ومقابلات تلفزيونية، كما ارتفعت حدة الخطاب السياسي للحكومة التركية إذ صرح رئيس الوزراء التركي قائلا (ان النظام السوري يرتكب فضائع) وكذلك تصريح رئيس الجمهورية التركية قوله (استعداد تركيا لجميع الاحتمالات في الميدانين السياسي والعسكري) وفي هذا الشأن تحدث رئيس فرع مؤسسة (فريدريش ايبرت) في استانبول (ميشايل ماير) قائلا (ان رئيس الوزراء التركي اردوغان يستغل الاوضاع السياسية التي تمر بها البلاد العربية لتعزيز وجوده في الشرق الأوسط)[٥٩]. وكانت تصريحات المسؤولين الاتراك اليومية تعد تدخلاً واضحاً في الشؤون الداخلية السورية، كما اتسمت نبرة الموقف الرسمي التركي بلغة استعلائية لاتليق لا بالعلاقة بين مسؤولين رسميين ولا حتى بين أصدقاء وبدت تركيا كما لو أنها وصية على سوريا، ولعل الشعور الوهمي بوجود فائض القوة لدى حكومة حزب العدالة والتنمية هو الذي جعلهم يتصرفون على هذا الأساس الذي يمكن بسهولة ان يعكس ليكون الأتراك هم الذين يتلقون النصائح والدروس في كيفية حل مشكلاتهم الاثنية والمذهبية وغيرها المزمنة والتي عمرها من عمر الجمهورية التركية[٦٠]. وان الحكومة التركية ليست قادرة على العمل في سوريا بعيداً عن ميزان القوى الإقليمي والعالمي وحساباتهما إقليمياً[٦١].

اما فيما يخص الثورة اليمنية فقد وصف المراقبون والمحللون في الشأن التركي موقف الحكومة التركية بأنه موقف متجاهل للثورة، إذ لم تجد الثورة في اليمن من تركيا أي اهتمام مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها تونس ومصر وليبيا، فعلى سبيل المثال لم يلق الثوار اليمنيين غير تحايا عابرة من المسؤولين الاتراك والسبب يعود الى ان مصالح تركيا مع اليمن

ليست كبيرة لذلك يمكن القول ان الثورة اليمنية لم تلق اهتماماً حقيقياً من المسؤولين الأتراك كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، او مصر الغنية بالأيدي العاملة والسوق الاستهلاكية والنفوذ الاستراتيجي المحوري[٦٢]. ومع ذلك فان وزارة الخارجية التركية أبدت مخاوف كبيرة من تحول الأحداث في اليمن الى ازمة سياسية كبيرة في المنطقة، وقد طورت موقفها سريعاً وطالبت الرئيس اليمني (علي عبدالله صالح) بالتنحي عن الحكم بأقصى سرعة ممكنة[٦٣].

وكذلك الحال في البحرين فان اندلاع الثورة في البحرين في شباط ٢٠١١ وضع تركيا في حسابات متعددة فلديها مصالح اقتصادية واسعة في عموم دول مجلس التعاون الخليجي وكان عليها احترام الخصوصية الأمنية لمنطقة الخليج العربي ولم تكن ترغب في تشجيع ايران على التدخل في شؤون الدولة ومع ذلك فقد أرادت تركيا إبراز دورها الدبلوماسي في محاولة لتهدئة التوترات المذهبية في المنطقة العربية التي من شانها الاضرار بمصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى، ولذلك عرضت تركيا التوسط لحل الأزمة في البحرين موصية السلطات البحرينية بضبط النفس غير ان دول الخليج تجاهلت مبادرات اردوغان وشرعت في الحل العسكري للازمة بارسال قوات (درع الجزيرة) الى البحرين[٦٤].

وعموما فان تركيا عانت خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة للتغيرات المفاجئة في المنطقة العربية فإنها نظرت الى ثورات الربيع العربي باعتبارها تطوراً جيداً نحو إرساء قيم الديمقراطية القائمة على الشفافية والمساءلة متفائلة بتصاعد دور تيارات الإسلام السياسي والقريبة من ايدلوجيتها.

ثانياً / موقف الشعب التركي

اما فيما يخص موقف الشعب التركي من (الربيع العربي) فهو مختلف ويتقاطع تماماً مع موقف الحكومة التركية بزعامة اردوغان فقد أكد الكاتب التركي (فهمي كورو) إن أغلبية الشعب التركي يعتقد ان سياسة حزب

العدالة والتنمية خاطئة جداً، وانه كلما ازدادت الانتقادات الموجهة لهذه السياسة في الإعلام العالمي يزداد الإحساس بهذا الخطأ مشيراً الى ان الخطأ الأكبر هو عدم الاعتراف بالخطأ، إذ يجب على الحكومة التركية اتخاذ خطوات ملموسة لتغيير سياساتها، واكد رأي الشارع التركي ان الشعب التركي أبدى انزعاجه من سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية بشأن التدخل في احداث المنطقة العربية[٦٥]. ونظراً لسعة المواقف والرفض الشعبي التركي لسياسة حزب العدالة والتنمية سنلقي الضوء على الحالة السورية نموذجاً لموقف الشعب التركي ازاء الاحداث في المنطقة العربية.

فقد وصف الشعب التركي موقف الحكومة التركية تجاه الانتفاضة السورية بالموقف الهستيري متهماً اياها بأنها ذراع امريكا واوربا في استنبول، وتورطها بالمشروع الغربي والدليل على ذلك المواقف المتصاعدة التي توجت بعقوبات اقتصادية ضد الشعب السوري، فالاتراك المثقفون والمواطنون العاديون لم يستطيعوا تفسير العدائية الشديدة في موقف الحكومة التركية تجاه الازمة السورية، واكد (عصمت اوزجيليك) رئيس تحرير صحيفة (ايدنيلين) ان قرارات الحكومة التركية الاخيرة خاطئة جداً، بينما ربطها محللون اخرون باتفاقيات تركية امريكية على حساب الشعب السوري تقضي بفتح الباب التركي امام القوى الغربية لتنفيذ مشاريعها مقابل منح الحكومة التركية حرية التصرف بالملف الكردي على الاراضي التركية وشمال العراق[٦٦]. وندد الشارع التركي بالتدخل في سوريا ودعا الحكومة التركية الى حل قضايا الاتراك اولاً وتلبية مطاليبهم في الحرية والديمقراطية وقال احد المواطنين الاتراك: ان الحكومة التركية تنفذ المطلوب منها من قبل الاوامر الامريكية والاطلسية وان العديد من المواطنين والتجار الاتراك قد تضرروا من الاجراءات التي فرضتها الحكومة التركية، وتحدث التاجر التركي (عبدالغني بيليج) لقناة الجزيرة الفضائية ان نحو (٥) الاف عائلة تركية كانت تعيش على التجارة مع سوريا[٦٧].

كما شهدت العاصمة التركية انقرة اعمال الملتقى السوري التركي تحت عنوان (قضية ومواقف) بمشاركة العديد من الكتاب والمفكرين واساتذة الجامعات في تركيا وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين، وأكد رئيس اتحاد الادباء الاتراك (كولهان جنكيزخان) في كلمته على أهمية الملتقى في تعزيز التعاون بين الادباء الأتراك والادباء العرب، وقال منسق شبكة الامان للبحوث والدراسات الاستراتيجية (انيس النقاش): كان لدينا امل كبير عندما سمعنا بإنهاء المشاكل بين تركيا وسوريا، لكننا فوجئنا بسياسة اطلسية تستهدف سوريا وهذه السياسة تصب في خدمة المشاريع الامريكية. وكذلك تحدثت الدكتورة (كندة الشماط) استاذة القانون الدولي في جامعة دمشق: ان لدينا رسالة من النساء السوريات للشعب التركي يطلبن ان يحول دون استخدام أراضيه لضرب الاستقرار في سوريا[٦٨]. كما نظم اتحاد نقابات العمال الثوري، واتحاد نقابات العمال لموظفي القطاع العام، واتحاد غرف المهندسين المعماريين، واتحاد نقابات الاطباء بالتعاون مع العديد من الاحزاب والمنظمات الاجتماعية والثقافية والسياسية عدة مظاهرات في بعض المدن التركية في ان واحد احتجاجاً على سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية على المواقف المعادية لسوريا ودول حركات التغيير العربية، وطالب المتظاهرون اردوغان الذي وصفوه بـ (عميل الولايات المتحدة الامريكية) على حد تعبيرهم بسحب يده من سوريا وترك سوريا للسوريين[٦٩].

وتساءل الكثيرون ماذا تريد تركيا من العرب ولاسيما سوريا في ظل التحالف التركي الامريكي ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي على الأراضي التركية، فضلا عن التمدد الإعلامي التركي في المنطقة العربية، كما تساءل الكاتب (محمود المصلح) في دراسة له: ماذا تريد تركيا من العرب من سوريا والعراق وليبيا وغزة وفلسطين لماذا استيقظ الضمير التركي فجأة ولماذا دبت الإنسانية في قلوب الاتراك حيال العرب[٧٠].

ثالثاً / موقف الأحزاب التركية

إن حركات التغيير العربية (الربيع العربي) قدمت للمعارضة التركية فرصاً ثمينة لا تعوض للدعاية والترويج لسياساتها وانتقاد اخطاء حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم وتباطؤها في التعامل مع الثورات العربية، ولكنها ضيعت هذه الفرص فبدلا من التعاطف مع رغبة الشعوب العربية في التغيير شككت فيها ومن يقف وراءها وبدلاً من دعم مطالب الشباب العربي بالحرية والديمقراطية والكرامة لم تحسن قراءة الواقع وفهم المتغيرات فنظرت الى الأحداث من زاوية (نظرية المؤامرة).

ويعد حزب الشعب الجمهوري على رأس الأحزاب التركية المعارضة، اذ قام بتدشين موقع للحزب باللغة العربية بهدف التواصل مع العالم العربي والتعريف بقيادة الحزب وسياساته، وكانت هذه الخطوة المفاجئة بالاتجاه الصحيح لتتسع دائرة العلاقات العربية التركية التي تبدو وكأنها مقتصرة على العلاقات بين الإسلاميين العرب والاتراك ولتشمل جميع أطياف المجتمع من الليبراليين واليساريين وغيرهم حتى لاتتأثر العلاقات العربية التركية بشكل كبير من التقلبات السياسية وتغير الحكومات[٧١]. وفي أول كلمته المنشورة في الموقع شدد رئيس حزب الشعب الجمهوري (كمال كيليشدار أوغلو) على ان حزبه يقف الى جانب الشعوب العربية التي تطالب بالتغيير وتبحث عن الحرية والكرامة وانه يدافع عن نظام يسعى لرفع كرامة الانسان في افريقيا والشرق الاوسط، ولكن تأييد زعيم حزب الشعب الجمهوري مطالب الشعوب العربية وحديثه عن الوقوف بجانبها لم يكن جدياً وظل حبراً على ورق وذلك للأسباب التالية:

١- أن حزب الشعب الجمهوري منذ تأسيسه على يد مصطفى كمال وقف ضد الارادة الشعبية وايد الانقلابات العسكرية وسيطرة القوى العلمانية على حساب الديمقراطية، كما ان تاريخ حزب الشعب الجمهوري حافل بقمع الحريات الدينية والسياسية منها (منع الاذان باللغة العربية، وحظر

تعليم القران الكريم، واغلاق الاحزاب، وإعدام المعارضين) وان الحزب يتناقض مع نفسه اذا وقف بجانب حركات التغيير العربية.

٢- يدرك حزب الشعب الجمهوري أن الديمقراطية في البلاد العربية تعني فوز الاحزاب الاسلامية في اي انتخابات حرة ونزيهه وان الوقوف بجانب الشعوب العربية الثائرة في نظر قادة الحزب هو بمثابة الوقوف بجانب القوى الاسلامية(٧٢).

3- أن معظم انصار حزب الشعب الجمهوري ومثقفيه لايحبون العرب ويرونهم مصدر الجهل والتخلف والعرب في نظرهم رعاة ابل غير قادرين على القيام بأي ثورة شعبية وإقامة نظام ديمقراطي وهم ابعد الناس على المطالبة بالحرية والكرامة لكونهم قبائل تتقاتل على مصالحها وتقودها الدول الكبرى وما التطورات التي تشهدها المنطقة العربية فليست سوى إعادة ترتيب الأوضاع من جديد تقوم به الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية لحماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة(٧٣).

ويرى الباحث بان هذا الوصف فيه تحامل على امة العرب التي شرفها الله بحمل رسالة الاسلام وإيصالها الى الإنسانية ومنهم الأتراك، اما القول بان العرب لم يستطيعوا القيام باي ثورة فهذا القول مثير للسخرية ولا يستحق الرد خاصة ان الشعب العربي يشهد اكبر ثورة في تاريخه المعاصر، واما العرب على حد قول (مثقفي) حزب الشعب الجمهوري ابعد الناس عن الحرية والكرامة، هنا نتساءل هل الحرية والكرامة هي التوسل والتذلل والوقوف بين يدي دول الاتحاد الاوربي يستجدون الانضمام الى النادي المسيحي الذي يرفضهم مراراً بطريقة مهينة لا يقبلها أي شعب حر، اما القول بان العرب تحركهم الدول الاوربية فلينظر (مثقفي) حزب الشعب الجمهوري الى ارتباطات تركيا بالمؤسسات الأطلسية الاقتصادية منها والسياسية وحتى الثقافية فضلا

عن إسرائيل الحليف الاستراتيجي لتركيا في الشرق الأوسط، فمن يحرك من؟؟؟

اما حزب الحركة القومية فهو يختلف في موقفه من (الربيع العربي) عن موقف حزب الشعب الجمهوري لأنه اقترب كثيراً ًفي السنوات الأخيرة من أيدلوجية حزب الشعب الجمهوري وأصبح الحزبان يخاطبان الشريحة نفسها من الناخبين، ويرى حزب الحركة القومية ان ما يحدث في المنطقة العربية لا يعني تركيا كثيراً ويدعو الحكومة التركية واردوغان للاهتمام بالعالم التركي أكثر من اهتمامها بالعالم العربي، ولعل الأغرب من بين مواقف أحزاب المعارضة التركية هو موقف حزب السعادة الذي يمثل تيار رائد الحركة الإسلامية في تركيا الزعيم الراحل (نجم الدين اربكان) ذلك الحزب الذي كان اقرب الأحزاب التركية من الحركات الإسلامية السياسية في العالم العربي يختلف اليوم في قراءة (الربيع العربي) عن تلك الحركات ب (١٨٠ درجة)، وفي الوقت الذي تبشر جماعة الاخوان المسلمين وحركة حماس وبقية الحركات الاسلامية بنتائج الثورات العربية تجاوز تيار اربكان في الوقوف خلافاً لارادة الشعوب العربية الثائرة كل الاحزاب التركية ليصف الثورات العربية بـ (المؤامرة الامريكية)[٧٤]. وهنا لابد من الإشارة الى مواقف بعض الصحف التركية من أحداث المنطقة العربية فقد أشارت الصحيفة التركية (يورت) إن الإسلاميين السياسيين يتلقون الدعم والحماية في تركيا منذ (٦٠) عاماً وينمون ويكبرون بدعم من الامبريالية الامريكية، ليتهجموا على القوى اليسارية التركية على عكس ما ادعاه اردوغان بأنه تم منع ممارسة الشعائر الدينية الاسلامية في بداية تأسيس الجمهورية التركية، كما انتقدت صحيفة (مللي جورش) التركية كلمة اردوغان في مؤتمر حزبه ووصفته بانه غير مخلص مؤكدة بان اردوغان هو رئيس مشارك في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأكدت الصحيفة نفسها ان حكومة حزب العدالة والتنمية لم تتمكن التخلص من التبعية للسياسات الغربية خلال السنوات العشر الماضية، اذ

وقفت موقف المتفرج امام سفك دماء المسلمين في العالم ووافقت على جميع مطاليب (حلف الناتو) وكذلك موافقتها على إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة (كوراجيك) التابعة لمدينة ملاطيا التركية بهدف حماية إسرائيل، كما انتقد الصحفي التركي (ارسلان بولت) في مقال نشرته صحيفة (يني شتاق) وموقع (اولوصال باليش) حكومة حزب العدالة والتنمية وقال: ان تركيا تحولت الى جبهة ضد سوريا والعالم العربي والاسلامي(٧٥).

ثانياً/ مستقبل العلاقات العربية التركية بعد حركات التغيير العربية

يبدو لنا من خلال كثافة الحركة الدبلوماسية والسياسة التركية حيال دول (الربيع العربي) انها تسعى الى اعادة صياغة المقاربة تجاه المنطقة العربية من خلال التركيز بدرجة اكبر على (القوة الناعمة) وذلك في مرحلة تشهد فيها العديد من الدول العربية حالة من السيولة، والمقاربة التركية ترتكز على مخاطبة النخب والمثقفين والرأي العام العربي من خلال المؤتمرات والندوات والجمعيات الأهلية المشتركة، وترجمة الإصدارات العلمية والثقافية التركية إلى اللغة العربية والتوسع في المنح الدراسية في تركيا، كما نشطت تركيا أيضاً في دعوة عدد من القيادات السياسية وشباب الائتلافات الثورية والاحزاب السياسية في دول عربية لزيارة تركيا والتعرف إلى تجربتها الذاتية والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده تركيا خلال السنوات الأخيرة، وترى تركيا ان المرحلة الانتقالية هي مرحلة مهمة لإعادة صياغة العلاقات العربية التركية مع دول (الربيع العربي) بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة من خلال التركيز على الابعاد الثقافية للعلاقات الذي يصب لصالح زيادة النفوذ التركي في المنطقة العربية ويدعم مصالحها الاقتصادية والسياسية وبناءً على ذلك يمكن الإشارة الى الاستنتاجات الرئيسية لمستقبل العلاقات العربية التركية(٧٦). وكالاتي.

1- إنهاء الرفض التركي لسياسة المحاور الإقليمية بعد ان أعلنت على أكثر من مستوى مساعيها لتدشين محور (القاهرة – انقرة) وقد برز الحرص التركي على توثيق العلاقات مع مصر بوصفها الدولة المحورية في المنطقة العربية بل إن الكثير من الاتجاهات في الادبيات التركية ربطت مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بطبيعة الدور المصري وطبيعة العلاقات بين الدولتين فالتعاون بين البلدين يخدم المصالح التركية مقارنة بالتنافس وبدا واضحاً من ذلك ان تركيا تعتقد انها كانت مؤهلة لان تصبح (الدولة القائد) في المنطقة غير أن أحداث (الربيع العربي) قد أعادت تشكيل المشهد الإقليمي بما يدفعها لإعادة ضبط مقارباتها تجاه الدول العربية بصفة عامة ومصر على نحو خاص(٧٧).

٢- إذا استمرت تركيا في سياساتها التي انتقلت من الحيادية والوساطة وتصفير المشكلات الى التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية سيؤدي ذلك الى تراجع وانحسار الدور التركي سواء على مستوى الحضور او الجاذبية والاهتمام او الفاعلية او التأثير وقد ينتج جزئياً بسبب اسلوب تعامل تركيا مع الثورات العربية والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة سواء من الشعوب او النخب الحاكمة العربية القديمة(٧٨).

٣- إن تذبذب المواقف التركية ازاء الثورات العربية يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعب العربي كدولة تؤسس سياساتها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة الانسانية والحيادية، وفي المقابل فان حذر النخب العربية القديمة سيتزايد ازاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة والتنمية وتنظيمات إسلامية تتبنى نهجاً معيناً كما تتحسس مجتمعات الوطن العربي من الدور التركي لمحاولة تنصيب نفسها (سيدة المنطقة) ولعب دور (الافندي) خصوصاً ان تركيا كانت

سيدة المنطقة لا أكثر من (٤٠ ٠) عام وتختزن نزعة امبراطورية تثير الهواجس من إمكانية إعادة استخدامها[٧٩].

4- مازالت تركيا تواجه مأزق تدهور الوضع الأمني السوري وانفلات الاستقرار السياسي وسير الحكومة السورية في طريق اللاعودة ومن المرجح ان تتجه تركيا خلال المدة المقبلة لتبني مقاربة جديدة حيال عدد من الملفات التي تفاعلت معها خلال السنوات الماضية تحت غطاء سوري مباشر سواء كان ذلك في ملف الازمة اللبنانية او في العلاقات التي بنيت وترسخت مع حزب الله وحركة المقاومة الاسلامية (حماس)[٨٠].

٥- على الرغم من ان تركيا مازالت ترى ان هناك فراغاً إقليمياً على ضوء التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية تحت رئاسة (باراك اوباما) والمشكلات التي تعاني منها مصر بما يجعلها تحاول أن تملأ الفراغ بمزيج من السياسة والدبلوماسية والتجارة والقوة الناعمة ومع ذلك فان تركيا لن تعُول لحل قضايا المنطقة على مواقف كل من الصين وروسيا، هذا بالتوازي مع العمل الاعداد لمرحلة ما بعد (الربيع العربي) التي قد يكون من شأنها تقليل الفراغ العربي على الصعيد السياسي والدبلوماسي بفعل ظهور الجامعة العربية فاعلاً رئيسياً في عدد من الملفات الإقليمية، فضلاً عن اتجاه دول المغرب العربي لإعادة أحياء (الاتحاد المغربي) ومحاولات مصر للنهوض بأعباء دورها الإقليمي مرة أخرى، بما من شأنه ان يفضي لتراجع النفوذ والتمدد التركي على الأرض بعد اكتمال الثورات العربية مستقبلاً وبما يقودها الى ضرورة تعديل سياساتها واستراتيجيتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية[٨١].

٦- في الميدان الاقتصادي تركز تركيا على تنشيط التعاون الاقتصادي والاستمرار في اتباع استراتيجية (فتح اسواق جديدة) وقد أوضحت زيارة اردوغان لكل من مصر وتونس وليبيا على رأس وفد اقتصادي مكون

من (٢٨٠) من رجال الاعمال الاتراك وان تركيا تريد ان تستفيد من الانطلاقة الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الجديد في دول (الربيع العربي) لتعظيم مصالحها الاقتصادية[٨٢].

٧- ان الدول العربية ليست كتلة واحدة متماسكة ولا متضامنة بل غالباً متضاربة ومتحاربة مباشرة او بالواسطة وبالتالي لا يمكن الحديث عن موقف عربي رسمي واحد وهذه إحدى العقبات الأساسية امام دفع العلاقات العربية التركية خطوات اكبر الى الامام وكذلك فان الدور التركي لاسيما من القضية الفلسطينية ودعم حركة (حماس) غير مرحب به من السعودية ومصر[٨٣].

8- إن أحداث (الربيع العربي) أعطت شعوراً بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل الأنظمة السياسية المتعددة والمنفتحة بالمنطقة التي كثيراً ما كانت توصف كاحدى معاقل الاستبداد الرئيسية، ومن المرجح ان يكون (للربيع العربي) على المدى البعيد انعكاسات ايجابية على العلاقات باعتبار اهمية التجربة التركية وطبيعة عمق تأثيرها، ومن المحتمل ان تقوم تركيا ببناء علاقاتها الاقتصادية والثقافية اذا ما قامت دول (الربيع العربي) أنظمة ديمقراطية[٨٤].

٩- هناك تحدٍ يواجه قادة تركيا اليوم هو ليس كيفية اختراق دول الجوار الهادئة نسبياً بقدر ما هو كيفية التعامل مع المخاطر الامنية الديناميكية الناجمة عن التحولات الداخلية في دول (الربيع العربي) التي وضعت المنطقة كلها في حالة تغير مستمر مع استجابة تركيا لما طرأ من احداث مختلفة[٨٥].

واخيراً يمكن القول إن سنة ٢٠١١ ستدخل التاريخ العربي سنةً استثنائية وتأسيسية فهي استثنائية لان احداثها لا تتكرر كثيراً في التاريخ تأتي السنة الاستثنائية مرة واحدة في العمر ومرة واحدة في كل جيل، ليس في كل يوم تسقط انظمة ويخرج الملايين الى الشوارع، ويسقط مئات الشهداء ويهرب

الطغاة واحياناً يمر عقد كامل دون ان يحدث اي تغيير او يطرأ اي جديد لكن يكفي اسبوع واحد من التحولات لولادة عقد بل قرن بأكمله هذا ما يحدث الان على الارض العربية التي تعيش حالة استثنائية في تاريخها المعاصر، وان أحداث هذه السنة ستدخل التاريخ كأحداث تأسيسية ليس في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين بل تشمل المنطقة العربية بأسرها، فالمؤكد أن مرحلة الركود والاستسلام والإحباط والبؤس العربي التي امتدت لأكثر من (اربعة عقود) اوشكت على الانتهاء فسنة ٢٠١١ أوجدت حالة نفسية وسياسية وفكرية عربية جديدة، فالثورة الحقيقية حدثت في القلوب والعقول، إذ بلغ عدد شهداء لحظة الحرية العربية خلال المدة من كانون الثاني وحتى اب ٢٠١١ نحو (٦) الالاف شهيد على اقل تقدير منها (٨٥٠) شهيد في مصر، و ٢٠٠ في تونس، و ١٨٠٠ في سوريا، و ٣٧٠ في اليمن، و ٢٥٠٠ في ليبيا، هذا ماعدا عدد الشهداء في بقية الدول العربية اي بمعدل (٣٠) شهيد في كل يوم على مدار الستة اشهر الاولى[٨٦].

الخاتمة

بعد دراسة التحولات السياسية والاقتصادية في بعض دول المنطقة العربية وتأثيرها في العلاقات العربية التركية، ومعرفة العوامل والأسباب التي أدت الى ما يسمى (الربيع العربي) وتحليل الاحداث وفق منظور علمي أكاديمي تبين لنا ما يلي:

ولنبدأ بالعوامل الداخلية التي دفعت الشعوب الى الانتفاضة بوجه الأنظمة الحاكمة منها الفقر والجوع الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب العربي، إذ يحتل الامن الغذائي العربي للأفراد بالمرتبة الثانية بعد الامن الشخصي فالغذاء يرتبط باستمرار الحياة، إذ تشير البيانات الاحصائية الى أن نسبة من يصابون بسوء التغذية في المنطقة العربية قد ارتفع في اوائل التسعينيات من (١٩) مليون الى (٢٥) مليون في العام ٢٠٠٤ والتفاصيل الرقمية موجودة في بداية البحث. وكذلك يعد العامل الآخر والمهم هو استبداد نظام الحكم في جميع الدول العربية، وهنالك اشارات واضحة لدى الحكام العرب تشير الى مدى الانغلاق السياسي واليأس من هؤلاء الحكام من ان يقوموا باصلاحات سياسية واقتصادية تساعد الشعب العربي للحفاظ على امنه الصحي والتنموي ولعل مقولة الرئيس الليبي الراحل (معمر القذافي) في مؤتمر القمة العربية المنعقدة بالدوحة عام ١٩٩٩ قوله: (انا قائد أممي وعميد الحكام العرب وملك ملوك افريقيا وامام المسلمين) تشير الى مدى الاستبداد السياسي، وكذلك الحال في تونس ايضاً والعديد من الدول العربية تعاني من المصاب نفسه ومن العوامل الأخرى وهي ايجابية أسهمت في حدوث حركات التغيير العربية هي ارتفاع نسبة التعليم والوعي، فبعد ان كانت نسبة الأمية في الوطن العربي عام ١٩٧٠ ما يقرب من ٧٠% تقلصت هذه النسبة عام ٢٠٠٠ الى ٣٨% وهي في تقلص مستمر نسبة الى احد العوامل المهمة ايضاً وهي ثورة الاتصالات التي أثرت على قطاعات واسعة من الشباب العربي وهو ما جعل العالم فضاء مفتوحاً ازاء الأجيال الجديدة. هذه العوامل الداخلية كسرت حاجز الخوف لدى الشعب العربي ودفعها الى الانتفاضات لكي تغير وتصلح ما أفسده الحكام.

اما فيما يخص العوامل الخارجية هنا لابد من التذكير الى أن الذين يبرؤن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي مما حصل في المنطقة العربية هم على وهم كبير وعليهم ان يراجعوا حساباتهم خاصة وإننا ذكرنا

وجهة نظر الساسة الامريكان وتخطيطهم لمثل هذه الأحداث ودعمهم لكل ما من شأنه تفتيت المنطقة العربية والهيمنة على ثرواتها ومصادرة قرارها السياسي بهدف حماية المصالح الامريكية في العالم، وضمان امن قيام دولة اسرائيل الكبرى ومن هذه الإشارات على سبيل المثال قول وزيرة الخارجية الامريكية (كونداليزا رايس): (عملنا طوال السنيين السابقة على كسب عمالة الحكام اما الآن فنحن نعمل على كسب عمالة الشعوب وإدارة الشعوب عبر إعطائها ما تريد وتسييرها وتوجيهها كما نريد وإيهامها بأنها تذهب بالاتجاه الصحيح) وهنا لابد من الإشارة الى ان الشعوب العربية لا خيار لها اما ان تعيش في عبودية وذل وحرمان او ان تكون حصان طروادة للولايات المتحدة الامريكية، ويبدو ان الشعوب العربية اختارت تحقيق المصالح الفردية والشخصية من حرية الرأي وتحسن في الوضع الاقتصادي.....الخ على حساب ذهاب دولهم وتقسيمها فيدرالياً الى تجمعات عرقية ومذهبية متصارعة وبهذا تكون قد خدمت المشاريع الامريكية من دون قصد فالرابح على المستوى الفردي هو الشعوب العربية اما على المستوى الجمعي والسياسي هو الولايات المتحدة الامريكية والعالم الغربي خاصة وان الجيل العربي القادم سوف يتشكل في أحضان المنظومة الحضارية الامريكية خاصة بعد تشويه صورة الاسلام السياسي ووضع العراقيل امام برنامجه السياسي واستخدام الاعلام لايصال فكرة سيئة للشباب العربي وهي تبني الحضارة الغربية العلمانية.

اما الاستنتاج الآخر هو ما يخص موقف تركيا من حركات التغيير العربية فقد تبين ان الشعب التركي انطلق من موقفه من الاحداث والفتن التي حدثت في المنطقة العربية ومارافقها من قتل الابرياء من النساء والأطفال والهيمنة الامريكية على مقدرات الشعوب المسلمة، فقد انطلق الشعب التركي المسلم من مبدأ العقيدة الاسلامية وحسن الجوار والاخلاق الانسانية متهماً الحكومة التركية بانها ذراع امريكا، وان حكومة حزب العدالة

والتنمية متورطة بالمشروع الغربي في الشرق الأوسط وهذه إشارة واضحة الى ان حكومة حزب العدالة والتنمية المتحالفة مع إسرائيل وامريكا هي تطمح ان تكون عضواً في الاتحاد الاوربي من خلال تقديمها التسهيلات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية على امل انضمامها للغرب او اطلاق يدها في الشرق الاوسط العربي من خلال قيادة العالم العربي والإسلامي او ما يسمى (العثمانية الجديدة) بموافقة الأمريكان وذلك لتحجيم دور ايران المتنامي خاصة فيما إذا أصبحت دولة نووية مما يهدد المصالح الامريكية في الخليج والشرق الاوسط، وايضاً الاعتماد على موقع تركيا الجيوستراتيجي واستخدام اراضيها، ونصب الصواريخ البالستية واستخدام القواعد العسكرية الامريكية المنتشرة في ارجاء تركيا خدمة لامن ومصالح اسرائيل وتهديد روسيا، وهناك مقولة رائعة للأستاذ فارس تركي في بحثه الموسوم: المحدد الامريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠١ - ٢٠١٠ يقول فيه (مما لاشك فيه إن إسرائيل وتركيا يعدان أهم حليفين لواشنطن في المنطقة الا ان هناك فرقاً جوهرياً بينهما، فإسرائيل يمكن عدها حليفاً مكلفاً كان ولايزال يمثل عبئاً ثقيلاً على الدبلوماسية الامريكية التي اضطرت في العديد من الحالات ان تدفع ثمناً باهضاً لتحالفها معه ودعمها له في حين لم يقدم هذا الحليف او لم يستطيع ان يقدم شيئاً يذكر للولايات المتحدة الامريكية بعكس تركيا التي قامت بدور (الحليف المثمر) الذي قدم الكثير من الخدمات للولايات المتحدة وقام بدور بارز في دعم ومساندة وتطبيق الاستراتيجية الامريكية والغربية سواء في مواجهة الكتلة الشرقية، اوفي محاولة تزعم الشرق الأوسط وتكتيلها ضمن أحلاف عسكرية تتماشى مع الاستراتيجية الغربية او في لعب دور حلقة الوصل بين الشرق والغرب، فضلاً عن أهمية وجاذبية النموذج التركي والرغبة الامريكية في تسويقه نموذج دولة إسلامية استطاعت ان تتعايش مع المنظومة الفكرية الغربية وان تصبح اهم الحلفاء للولايات المتحدة الامريكية) ويرى الباحث أن هذه المقولة

كفيلة لفهم موقف تركيا من حركات التغيير العربية وفهم دورها مع شركائها الامريكان والغربيين والإسرائيليين معاً ولمصلحة من تعمل؟

وتوصل البحث الى تحليل مستقبل العلاقات العربية التركية بعد حركات التغيير العربية، فإذا استمرت تركيا في سياساتها الأطلسية تجاه العرب التي انتقلت من ادعاء الحيادية والوساطة وتصفير المشكلات الى التدخل في شؤون الدول العربية فان هذا التدخل سوف يؤدي بالنهاية الى تراجع الدور التركي سواء على مستوى الحضور او الجاذبية او الاهتمام او الفاعلية او التأثير، وان تذبذب المواقف التركية ازاء الثورات العربية يهدد بفقدان مصداقيتها لدى الشعب العربي، اما فيما يخص تنصيب نفسها سيداً للمنطقة العربية فهذا حلم يشبه حلم الانضمام الى الاتحاد الاوربي فعلى تركيا ان تستيقظ وتعيد حساباتها مع المنطقة العربية وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية معتمدة على الولايات المتحدة والغرب واسرائيل في هذا الجانب، كما إن أحلام تركيا في قيادة المنطقة العربية (العثمانية الجديدة) ايضاً أوهام فالمنطقة العربية فيها المملكة العربية السعودية وهي مركز ثقل عربي إسلامي يحظى باحترام العالم العربي والإسلامي فلا احد في المنطقة العربية يفضل النموذج العلماني التركي على دولة عربية تمثل الشريعة الإسلامية مثل العربية السعودية خاصة وان الوعي الديني والإسلامي بدأ ينهض في شعوب المنطقة العربية، فضلا عن جمهورية مصر العربية قلب العالم العربي والتي على وشك استعادة دورها فهذه الدولة ايضاً مرشحة لقيادة العالم العربي جنباً الى جنب مع السعودية.

الأمر الآخر الذي أود الإشارة إليه هو أن تغيير خارطة الشرق الأوسط أمر لا مفر منه فتركيا التي تسعى الآن ومتحمسة أكثر من الولايات المتحدة والغرب في إسقاط النظام في سوريا فعليها ان تدرك وتستوعب انه في حالة سقوط الحكومة السورية فسوف يكون شكل النظام القادم في سوريا فيدرالياً شبيه في النظام في العراق وسيكون للأكراد حقهم في إقامة كردستان سوريا

وهذا حق طبيعي أسوة بباقي المكونات السورية، وبما أن رياح التغيير مستمرة فان من المحتمل على المدى البعيد أيضاً أن تكون ايران مرشحة مستقبلاً للتقسيم ومن الطبيعي أيضاً أن يقوم اكراد ايران بإقامة كردستان ايران، وهنا لابد أن يأتي الدور الى تركيا التي يبلغ عدد أكرادها (١٨) مليون نسمة، وباعتقادي إما ان تشرب تركيا من الكأس نفسه، أو أن تقوم بخطوة شجاعة بإعطاء الأكراد في تركيا حكماً ذاتياً وإنهاء معاناة الشعب الكردي في تركيا الذي قدم الكثير من التضحيات من دماء شعبه لإعادة حقوقه المسلوبة، وكذلك منح الأقليات الأخرى حقوقاً كالعرب والعلويين.....، وكذلك من المحتمل إقامة دولة تركية في الوسط ذات أغلبية تركية، اما استانبول الغربية فهي من حصة العالم الغربي المسيحي والدليل على ذلك هو تصريح بابا الفاتيكان المستمر قائلاً (سترجع ايا صوفيا كنيسة كما كانت) وسور القسطنطينية الان يرمم على حساب الفاتيكان، وعند ذلك سوف تستيقظ تركيا من حلمها الوردي بالانضمام الى الاتحاد الأوربي.

Political and Economic Changes In Arab Region And Their Impact On Arab-Turkish Relations

By: Dr, Hamid Mahammad Taha AL-Sweidany;
A Lecture, Historical And Cultural Studies, Regional studies Center – Mosul University

Abstract

The Arab region, presently, has passed through political and economic changes that have resulted in changing of some Arab regimes as in Tunisia, Egypt and Libya; and still another regimes are going to go away by virtue of broad popular uprisings. Within this study, we observe the bearings of these transformations on the

Arab-Turkish relationsthroughfocusingovertheTurkish governmental attitude, Turkish popular attitude in addition to the attitude of the Turkish parties; beside, analyzing the future of the Arab -Turkish relations due to these changes.

الهوامش

(١) معين حداد، في الفوضى الخلاقة على الطريقة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٣٩، مركز الدراسات الإستراتيجية (بيروت – ٢٠١١) ص٧٨.

(٢) سناء عبدالله عزيز الطائي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٢٧، السنة ٩، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل- ٢٠١٢) ص ٣١٦.

(٣) كفاح عباس الحمداني، حركة التغيير في تونس (الأسباب والتحديات)، بحث مقبول للنشر في مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ١٤.

(٤) الحمداني، حركة التغيير في تونس.....ص ١٥.

(٥) البيري ديدة، الانتفاضات العربية: مناقشة النموذج التركي، ترجمة انور نجم محمود، نشرة ترجمات إقليمية، العدد، ١٦، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل - ٢٠١١) ص١.

(٦) قيس حمادي العبيدي، دور الجيش المصري في ثورة ٢٥ يناير، بحث غير منشور بحوزة الباحث ص٣.

(٧) جريدة الفجر الجزائرية، العدد ٣١٤١ (الجزائر - ٢٠١١) ص ١.

(٨) الطائي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورات العربية... ص٣١٨.

(٩) كفاح عباس الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، بحث مقبول للنشر في مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل - ٢٠١٢) ص٤.

(١٠) كفاح عباس الحمداني، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في ليبيا عام ٢٠١١، نشرة الراصد الإقليمي، العدد ٥٣، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل - ٢٠١١) ص٢.

(١١) الطائي، موقف الولايات المتحدة الامريكية..... ص٣١٨-٣١٩.

(١٢) المصدر نفسه.....ص٣٢٣.

(١٣) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لازمة ٢٠١١، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر (بيروت – ٢٠١٢) ص٢٠٣.

(١٤) المصدر نفسه... ص٢٠٤.

(١٥) راشد الراشد، ثورة الشعب البحريني: قراءة في خلفية الأوضاع (ملف العدد – الثورات العربية) مجلة حمورابي، العدد ١، السنة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (بيروت – ٢٠١٢) ص ١٣٦.

(١٦) المصدر نفسه.... ص ١٤٦ – ١٤٧.

(١٧) توفيق شومان، الثورات العربية (البنى والهياكل والمنطلقات) ملف العدد الثورات العربية، مجلة حمورابي، العدد ١، السنة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (بيروت – ٢٠١٢) ص ٢٣.

(١٨) المصدر نفسه....ص ٢٣-٢٤.

(١٩) المصدر نفسه.. ص٢٨.

(٢٠) توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ (بيروت – ٢٠١١) ص٢٤١.

(*) رجل دولة روماني انضم الى الحزب الشيوعي الروماني عام ١٩٣٦، وبعد هزيمة رومانيا المؤيدة للفاشية في شهر اب ١٩٤٤ اخذ تشاوسيسكو يبرز بسرعة في النظام الجديد بعد ان حظي بدعم الجيش السوفييتي، وفي عام ١٩٦٤ اصبح السكرتير العام للحزب الشيوعي الروماني وبعد عامين اصبح رئيسا لدولة رومانيا واتبع سياسة ماوتسي تونك بعد زيارته الى بكين وكوريا الشمالية في عام ١٩٧١، وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين واجهت رومانيا أزمة ديون حادة ومع نهاية عام ١٩٨٩ كان الشعب الروماني يعاني من ازمة اقتصادية خانقة إلا أن تشاوسيسكو اعيد انتخابه زعيما لرومانيا في تشرين الثاني ١٩٨٩ واعقبتها مباشرة مسيرات شعبية لتأييد نظام حكمه غير ان ذهوله وعدم تصديقه لاحتجاجات شعبية حددت نهايته حيث تم القبض عليه مع زوجته في يوم عيد الميلاد ١٩٨٩ وتم إعدامه أمام شعبه.

– فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، دار اسامة للنشر والتوزيع ( )، ص٥٤٨.

(٢١) الحمداني، حركة التغيير في تونس...ص ٦-٧.

(٢٢) وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩، مركز الدراسات الإستراتيجية (بيروت – ٢٠١١) ص٣٣.

(٢٣) شومان، الثورات العربية.. ص٣٠.

(٢٤) المصدر نفسه....ص ٢٦-٢٧.

(٢٥) المصدر نفسه..... ص٢٥.

(٢٦) المصدر نفسه.....ص ٢٥ -٢٦.

(٢٧) علي بشار بكر اغوان، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠١١ (الشرق الأوسط انموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النهرين –٢٠١٢) ص ١٨٩.

(٢٨) فؤاد نهرا، امريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩ ن مركز الدراسات الإستراتيجية (بيروت –٢٠١١) ص ٤٥ للمزيد ينظر:

John Hudson,The case against caution :Obama should be proactive in Eggpt (The Atlantic Wire Februauary 8 ,2011

(٢٩) نهرا، أمريكا والتحول الديمقراطي.....ص ٤٥

(٣٠) أغوان، توظيف فكرة الفوضى.....ص ٣

(٣١) وائل محمد إسماعيل، الفوضى البناءة وأثرها على المعادلة الأمنية الخليجية، المجلة السياسية الدولية، العدد ١٨ (الجامعة المستنصرية –٢٠١١) ص ١٦

(٣٢) أغوان، توظيف فكرة الفوضى.....ص ٢٤

(٣٣) المصدر نفسه...ص١٨٩

(34) Willam Mark Habeeb and R afael D. F rankle and Other ,the middle East in turmoil; Conflict revolution. and Chanye. First edition ABC-CLIO USA 2012. p18.

(٣٥) سميح عبدالعليم وفؤاد رجب اسكي، محورية الدور الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط: وكلاء الولايات المتحدة في خطر، ط ١، دار يقظان للطباعة والنشر (عمان –٢٠١١) ص٢٢١

(٣٦) أغوان، توظيف فكرة الفوضى.....ص ١٩٧

(٣٧) المصدر نفسه...ص٢٠١ نقلاً عن

- Jack G. shaheen ,ree l bad arabs, First edition Oliver branch Press 2009 P 273.

(٣٨) سليمان البرصان، دبلوماسية الولايات المتحدة وقوتها المدنية الجديدة، ط١، مكتبة العبيكان (الرياض –٢٠١١) ص٢١٥.

(٣٩) عصام عبدالشافي، العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، المجلد ٤٦ (القاهرة – ٢٠١١) ص ٦٠.

(٤٠) دنيا شحاته ومريم وحيد، سياسة الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، المجلد ٤٦ (القاهرة – ٢٠١١) ص ٨٠ -٨٢.

(٤١) أغوان، توظيف فكرة الفوضى..... ص٢٠٢.
(٤٢) المصدر نفسه.... ص ٢٠٣.
(٤٣) المصدر نفسه...ص ٢٣٤ نقلا عن:
تصريح هنري كيسنجر منشور على موقع صحيفة (اليلي سكيب) اللندنية بعنوان
If you Cant H ear the Drums of War you must be deaf
(٤٤) المصدر نفسه .
(٤٥) ناتالي توسي، تركيا والربيع العربي: الاثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور اطلسي، ترجمة مركز نماء للبحوث والدراسات، (د.م – ٢٠١١). ص١.
(٤٦) محمد بوبوش، تركيا والعالم العربي (جامعة محمد الخامس) نقلا عن شبكة الانترنيت..... ص١٢٩
(٤٧) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية: قراءة في الموقف التركي والدور الإقليمي، نشرة تحليلات إستراتيجية، العدد ٦٣، السنة ٣، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل –٢٠١٢) ص٣.
(٤٨) راغب السرجاني، قصة اردوغان، ط٤، دار أقلام للتوزيع والنشر والترجمة، (القاهرة –٢٠١٢) ص١٥٣.
(٤٩) احمد داؤد اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مترجم للعربية، مجلة رؤية تركية ص ١٥.
(٥٠) ديدة، الانتفاضات العربية..... ص ٣.
(٥١) السرجاني، قصة اردوغان.....ص ١٥٤.
(٥٢) ديده، الانتفاضات العربية..... ص ٣.
(٥٣) السرجاني، قصة اردوغان.....ص ١٥٥.
(٥٤) النعيمي، تركيا والتحولات السياسية..... ص ٥.
(٥٥) المصدر نفسه.... ص ٦.
(٥٦) توسي، تركيا والربيع العربي..... ص ٢.
(٥٧) السرجاني، قصة اردوغان..... ص ١٦٠.
(٥٨) حامد محمد طه السويداني، العلاقات التركية السورية ١٩٩٨- ٢٠١١، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٢٧، السنة ٩ ن مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل – ٢٠١٢) ص ٢٠٣ -٢٠٤.
(٥٩) حامد محمد طه السويداني، رؤية العمق الاستراتيجي التركية والانتفاضة السورية، متابعات اقليمية، العدد ٢١،السنة ١٠، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل -٢٠١١) ص٤.

(٦٠) محمد نور الدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩، مركز الدراسات الإستراتيجية (بيروت -٢٠١١) ص٦٧.

(٦١) ارول جيجي وقادر اوستن، سياسة تركيا تجاه الازمة السورية، مجلة رؤية تركية (الترجمة العربية) العدد ٣، (مصر -٢٠١٢) ص٥٩.

(٦٢) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الموقع:

http:ll acpss .ahremdig tal .org .eg .News.

(٦٣) السرجاني، قصة اردوغان.....ص ١٦٣-١٦٤

(٦٤) عمر تسبينار، من العثمانية الى الديغولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا، مجلة السياسة الدولية، نقلاً عن شبكة الانترنيت

http :ll www siyassa .org .eg .lNews.

(٦٥) فهمي كورو، صحيفة ستار: متاح على الموقع

http:// www .shia.today .com / in doex .

(٦٦) حامد محمد طه السويداني، موقف تركيا من حركة التغيير في سوريا، بحث مقدم الى ندوة (حركات التغيير العربية: الريادة والمسار) المنعقد بتاريخ ١٥ شباط ٢٠١٢ مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل ص .

(٦٧) بسمة قضماني، ماذا تريد تركيا من السوريين؟ نقلاً عن شبكة الانترنيت:

http:// www.Qenshrin.com.

(٦٨) السويداني، موقف تركيا من حركة.....ص.

(٦٩) انقرة سانا، مظاهرات بتركيا ضد سياسة اردوغان المعادية لسوريا. متاح على الموقع:

http: // www.spo sy /news 1449

(٧٠) ايهاب شوقي، ماذا تريد تركيا من العرب وسوريا تحديداً. متاح على الموقع:

http://www.annt.tv/new/sho

(٧١) اسماعيل باشا، الربيع العربي وموقف المعارضة التركية.

(٧٢) المصدر نفسه.. ص ٢.

(٧٣) المصدر نفسه... ص ٣.

(٧٤) المصدر نفسه... ص ٣.

(٧٥) الفجر برس، صحيفة يورت، صحف وكتاب أتراك ينتقدون حكومة حزب العدالة والتنمية. متاح على الموقع.

(٧٦) محمد عبدالقادر، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، نقلاً عن شبكة الانترنيت..

(٧٧) المصدر نفسه..... ص ٢

(٧٨) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية: العثمانية الجديدة.....الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة ابحاث إستراتيجية، العدد ٣، (بغداد –٢٠١٢) ص ٢٤.

(٧٩) المصدر نفسه..... ص ٢٥.

(٨٠) عبدالقادر، التداعيات الامنية.....ص٢.

(٨١) المصدر نفسه ..... ص ٣.

(٨٢) المصدر نفسه..... ص٣.

(٨٣) بوبوش، تركيا والعالم العربي..... ص ٢.

(٨٤) ضياء اونيش، تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الاخلاقية والمصالح الذاتية، مجلة رؤية تركية، العدد ٣ (مصر – ٢٠١٢) ص٤٩.

(٨٥) شعبان كرادش، تفسير التحول في السياسة الإقليمية لتركيا: من سياسة تصفير المشكلات الى قيادة التغيير، مجلة رؤية تركية ن العدد ٣ (مصر -٢٠١٢) ص ٤٩.

(٨٦) عبدالخالق عبدالله، الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي، في مجموعة مؤلفين (الربيع العربي..... الى اين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي) ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت –٢٠١١) ص ٣١٢.